على قدر إصغاء المستمع، ويلوح كثيراً أن سبيل ذلك ربما كان في إباحة المدرس لهم أن يقترحوا ما يشاءون من حيدث عما يجيش في صدورهم من شبهات أو ارتيابات أو مغالطات.

يلزم المدرس الاجابة المفصلة الشافية عنها، وإن كان في ذلك استهداف لخطر، فقد ترد أسئلة من حيث لا يحتسب، لأنهم لا يقفون عند استرشاداتهم في محيط متعالم الأطراف، بل يلفظون ما يعنّ لهم غير مبالين، وربما عزب عن المسئول الجواب، فيكون ثمة التجبيه المردي، والنبل المصمي.

وقد ذكرني هذا بما حديث " للتابعي " العالم المشهور عند قدومه إلى العراق، يبث علمه فيه، ويضئ للسالك ما أظلم عليه،ورد في الكشاف: " وعن قتادة أنه دخل الكوفة، والتف عليه الناس، فقال: سلوا عما شئتم، وكان أبو حنيفة حاضرا ـ وهو غلام حدث ـ فقال: سلوه عن نملة سليمان أكانت ذكراً أم أنثى؟ فسألوه فأفحم، فقال أبو حنيفة: كانت أنثى، فقيل له: من أين عرفت؟ فقال من كتاب ا وهو قوله تعالى: " قالت نملة " ولو كانت ذكراً لقال سبحانه: " قال نملة ". كذا روى الزمخشري وتابعه النسفي دون اعتراض على رأي أبي حنيفة، مع أنه لم يرضه كثير من المحققين كابن المنير وغيره.

لأن تاء نملة للوحدة، وما قرن بها، مما لا يتميز مذكره من مؤنثه، تلحق تاء التأنيث فعله وجوباً لأجلها بغض النظر عن نوعها، فتلك قواعد العربية.

وقد بسط الألوسي الحديث عن السؤال والجواب من بين موافق ومخالف لأبي حنيفة، ثم أحسن صنعاً في النهاية إذ أيقن أن ذلك كله مفتري، والثقة بقتادة وابي حنيفة كفيلة بدحض هذه الفرية عليهما، قال: " والجزم القول بعدم صحة هذه الحكاية، فأبو حنيفة رضي ا عنه من عرفت، وإن كان إذ ذاك غلاما حدثا، وقتادة بن دعامة السدوسي بإجماع العارفين بالرجال كان بصيراً بالعربية، فيبعد كل البعد وقوع ما ذكر منهما وا أعلم ".

وجزم الألوسي ناشئ من ورعه الديني واحتفاظه بكرامة العلماء أن ينالها